

واقع القطاع السياحي بالجزائر وتحديات تحقيق الثروة في ظل تراجع أسعار المحروقات

أ. صبيحات إبراهيم، جامعة لو نيسي علي، البلدية
أ. قروج يوسف، المركز الجامعي غليزان
الجزائر

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على واقع السياحة الجزائرية وصعوبات النهوض بها في ظل أزمة أسعار البترول. تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من أجل معالجة اشكالية الدراسة. من أهم ما توصلت اليه الدراسة أن مكانة الجزائر السياحية غير ملائمة وأنها تتبوأ مراكز متأخرة وفق عدة معايير. تقترح الدراسة النهوض بالقطاعات الرافدة للسياحة، لأن هذه الأخيرة تابعة لتنمية قطاعات أخرى.

الكلمات المفتاحية: سياحة؛ ثروة؛ محروقات؛ المنظمة الدولية للسياحة؛ الجزائر.

Abstract:

The aim of this study is to highlight the tourism situation in Algeria and the difficulties of its development under the oil crisis. Descriptive and analytic methods are used in order to discuss the problematic of this study. Conclusions of

this research involve that Algerian tourism rank is not congruent, it take a late position according to various criteria. The study suggests the development of the domains that support tourism, because this latter is dependent to other domains.

Key words: *Tourism; Worth; Oil, World Tourism Organization; Algeria.*

مقدمة:

في الوقت الذي يحتل فيه قطاع السياحة في بعض البلدان مكانة مهمة نجده في الجزائر رغم إمكانياتها السياحية الهائلة لم تصل بعد إلى تحقيق الأهداف المرجوة والمساهمة الفعّالة لهذا القطاع إذا ما قورنت بمثيلاتها في البلدان المجاورة، ولم يستطع في أي وقت من الأوقات ولحد الآن أن يبرز الصورة الحقيقية للسياحة في الجزائر بحيث بقيت مكانتها في السوق الدولي ضئيلة. ولكن هذا راجع إلى اعتماد الدولة الجزائرية على إيرادات البترول والتي كانت تغطي احتياجات الجزائر حتى سنة 1986، وهي سنة الأزمة البترولية للجزائر فهنا بدأت تفكر في موارد أخرى خارج المحروقات ومن أهم الموارد هي السياحة التي بإمكانها تشغيل اليد العاملة العاطلة وجلب العملة الصعبة، فبدأت الجزائر تهتم بهذا القطاع في برنامج إعادة الهيكلة وكذلك التخصّص والتي كانت في السابق مقتصرة على مجال الفنادق فقط.

ورغم تلك الإصلاحات التي قامت بها الجزائر إلا أنها لم ترق للأهداف المسطرة والمرجوة. حيث وقعت الجزائر للمرة الثانية على التوالي في مشكلة تهاوي أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وتراجعت العائدات النفطية في سنة 2015 بنحو 52 بالمائة أي إلى 34 مليار دولار أمريكي مقارنة بسنة 2014¹، ممّا أدى إلى تقلص مداخل البلد. فاستدعى الأمر التفكير مجددا في تبني استراتيجية سياحية فعّالة تقوم على عصنة هذا القطاع وإعطاءه المكانة الحقيقية من خلال تحسين مستوى البنى التحتية والخدمات السياحية لجعله قطاعا منافسا قادرا على استقطاب أكبر عدد من السياح.

على ضوء ما سبق فإنّ إشكالية هذه الدراسة تنص على ما يلي:

كيف يمكن النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر وجعله مورداً مالياً بديلاً عن النفط في ظل انخفاض أسعار المحروقات؟

وننتصر عن هذه الإشكالية جملة من الأسئلة الفرعية نوردتها في ما يلي:

- ما هو واقع السياحة في الجزائر؟
- ما هي أهم الامكانيات السياحية المتوفرة في الجزائر؟
- ما هي الآليات والإجراءات الكفيلة بالنهوض بالقطاع السياحي في الجزائر وجعله بديلاً لقطاع المحروقات؟
- وتجلى أهمية هذه الدراسة فيما يلي:
- موضوع السياحة من المواضيع المهمة التي تتطلب الدراسة والبحث؛
- إظهار القدرات السياحية التي تتمتع بها الجزائر؛
- أصبحت السياحة مطلباً اقتصادياً واستراتيجياً مهماً، وهي تشهد نمواً مضطرباً على المستوى العالمي في حين تتبوء الجزائر مراتب متأخرة وتفوت فرصة السياحة كبديل للتنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات.
- كما تهدف هذه الدراسة إلى:

- إبراز المكانة الاقتصادية لقطاع السياحة والدور الذي يمكن أن يؤديه في عملية التنمية؛
- معرفة واقع السياحة في الجزائر ومتطلبات النهوض بها؛
- تحليل واقع السياحة في الجزائر من خلال توضيح المقومات الطبيعية، الجغرافية، الثقافية والتاريخية؛
- تشجيع القطاع السياحي باعتباره مصدراً مهماً للموارد المالية.

ولإعداد هذه الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي نراه مناسباً لتشخيص هذا الموضوع وإعطاء صورة واضحة عنه، ومعرفة الإيجابيات والسلبيات، وكذا تقديم الحلول التي نراها ضرورية للنهوض به. ولقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية، يعالج الأول منها المفاهيم السياحية واتجاه السياحة في العالم وإفريقيا، أما الثاني فيتناول واقع الجزائر في الترتيب العالمي وإمكانياتها السياحية، في حين يعالج المحور الثالث مخاطر الاعتماد الشبه الكلي على القطاع النفطي وإمكانية استبدال جزء منه بالقطاع السياحي.

المحور الأول: المفاهيم السياحية واتجاه السياحة في العالم وإفريقيا

لقد أولى الباحثون اهتماماً بتعريف السياحة والمفاهيم المتعلقة بها، وهي قطاع يشهد نمواً مضطرباً عبر دول العالم، لذلك سوف يعالج هذا المحور أهم المفاهيم السياحية ويوضح بالأرقام أهمية هذا القطاع كصناعة واعدة.

1. مفاهيم السياحة:

تختلف تعريفات السياحة باختلاف الزاوية التي ينظر إليها منها، فمنهم من يعرفها كظاهرة اجتماعية، والبعض الآخر يعرفها كظاهرة اقتصادية، ومنهم من يرى بأنها عامل لبعث العلاقات الإنسانية والتنمية الثقافية، وفيما يلي سنتعرض لأهم تعريفات السياحة:

أول تعريف للألماني " جوبير فرويلر " عام 1905، والذي عرفها كما يلي: «السياحة ظاهرة من ظواهر عصرنا تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وتغيير الهواء، وإلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة ونمو الإحساس، والشعور بالبهجة والمتعة، والإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة وأيضاً نمو الاتصالات وخاصة بين الشعوب وأوساط مختلفة من الجماعات الإنسانية»²

والملاحظ من هذا التعريف أنه ركز على الجانب الاجتماعي للسياحة وأهم الجانب الاقتصادي.

وعرف هنسكركرت (Hunsiker&Crapt) السياحة بأنها «مجموعة من العلاقات والظواهر الناتجة عن السفر وإقامة أشخاص بحيث لا يكون مكان الإقامة هو مقر الإقامة الأصلي والدائم وليس مكان العمل الأساسي»³

ركز هذا التعريف على تحديد مفهوم السياحة باعتبارها عبارة عن نشاط خارج مكان إقامة الشخص، لكنه أهمل زمن مكوث الشخص.

كما عرفت المنظمة العالمية للسياحة على أنها: «نشاط من الأنشطة التي تتعلق بخروج الفرد عن الوسط الذي يقيم فيه ولمدة لا تتجاوز السنة متواصلة لغرض الترفيه والاستمتاع أو غيرها على ألا تكون مرتبطة بممارسة نشاط بهدف الحصول على دخل»⁴

ويتطلب تعريف السياحة إعطاء تعريف للسائح الذي هو محور العملية السياحية، وقد عرفه مؤتمر الأمم المتحدة للسفر والسياحة على أنه « شخص يزور مكان غير موطنه الأصلي لأي سبب غير السعي وراء عمل يتقاضى منه أجرا»⁵ كما يعرف السائح بأنه: « زائر مؤقت للبلد لأي غرض غير الإقامة ولا تتجاوز مدة إقامته 12 شهرا ولا تقل عن 24 ساعة»⁶

ويتضح من التعاريف المقدمة للسياحة أنّ:

- السياحة هي نشاط في مكان معين غير مكان الإقامة الأصلي أو الدائم ولا تكون بغرض العمل أو الإقامة الدائمة.

- تشمل السياحة النشاطات الخاصة بالعمل، العلاج، الاستجمام، الترفيه وغيرها.

- تتطلب السياحة الانتقال من مكان لآخر في فترة أكثر من يوم وأقل من سنة.

2. التأثيرات الإيجابية والسلبية للسياحة:

تستطيع السياحة أن تحدث تأثيرات في البيئة الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وفيما يلي سنورد كل من التأثيرات الإيجابية والسلبية الناتجة عنها:

1.2. التأثيرات الإيجابية للسياحة

تعتمد العديد من الدول في اقتصادياتها على السياحة لما لها من مزايا اقتصادية تساهم في رفع مستوى المعيشة وزيادة الرخاء في الدول سواء كانت صناعية أو نامية ومن مزاياها نذكر:⁷

- زيادة الدخل بالعملات الصعبة نتيجة بيع الخدمات السياحية؛
- تساعد في زيادة النشاط الاقتصادي نتيجة الزيادة المترتبة عن السياحة في دخول الأسر والأفراد؛
- تشكل السياحة قطاعا تصديريا، يحضر المستهلك إليه دون الحاجة إلى العمليات التجارية الدولية؛
- تمثل السياحة جزءا من المعاملات غير المنظورة في الميزان التجاري؛
- تعمل السياحة على زيادة التنمية في المناطق التي لم تستغل سياحيا، فتتجه السياحة إلى المناطق ذات الخصائص الطبيعية، والمناخية الفريدة، والتي غالبا ما تكون خالية من العمران؛
- تعمل السياحة على زيادة الإنتاج، والاستهلاك على حد سواء؛
- نتيجة ارتفاع مستوى المعيشة، وزيادة الطلب على أنواع من الخدمات والسلع، تساهم السياحة في زيادة فرص الاستثمار الوطني والأجنبي وتساهم في توفير فرص عمل؛
- تنشط السياحة قطاع النقل بكافة أنماطه وأشكاله.

2.2. التأثيرات الجانبية للسياحة:

قد ينجر عن قدوم السياح إلى بلد معين بأعداد كبيرة بعض الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية التي يجب تلافيها والتحضير لاستيعابها قبل أن تتحول إلى مشكلة للدولة المستقبلية، ويمكن أن نذكر من بين هذه التداعيات ما يلي:⁸

- تأثر السكان الأصليين بالثقافات القادمة من بلدان السياح؛
- الازدحام في الطرقات والأماكن العمومية التي يرتادها عدد من الزائرين في مواسم معينة؛
- الأمراض المعدية والفيروسات التي تنتقل عن طريق الأشخاص أو المواد أو الحيوانات؛
- خطر تدمير المخدرات والحبوب المهلوسة وحتى المأكولات غير المتوافقة مع معتقدات البلد المضيف عبر الحدود بذريعة السياحة والترويج لها.

اتجاه قطاع السياحة في العالم وإفريقيا

يفيد تقرير المنظمة العالمية للسياحة أن الإيرادات السياحية الدولية السنوية عبر العالم ارتفعت بنسبة 3.6٪ في عام 2015، بنسب تضاهي نمو عدد الوافدين الدوليين (4.4٪). للسنة الرابعة على التوالي، يشهد نمو السياحة الدولية تطوراً أكبر من نمو التجارة العلمية للسلع، حيث أن حصة السياحة في الصادرات العالمية وصلت إلى 7٪ العام 2015.⁹

بدأت 2016 بوتيرة قوية على صعيد السياحة الدولية. ارتفع عدد السائحين الوافدين الدولية بنسبة 5٪ بين جانفي وأفريل 2016 وفقاً لأحدث مقياس لمنظمة السياحة العالمية. وكانت نتائج قوية في جميع أنحاء المناطق الفرعية تقريباً، وذكرت العديد من الوجهات نمو مزدوج الرقم. لا تزال آفاق ماي- أوت إيجابية، مع ما يقرب من 500 مليون سائح توقعوا السفر إلى الخارج في نصف الكرة الشمالي لقضاء عطلة الصيف (موسم الذروة). استقبلت الوجهات في جميع أنحاء العالم 348 مليون سائح دولي (الزوار الذين يقضون ليلة) بين جانفي وأفريل 2016، حوالي 18 مليون أكثر من العام الماضي (+ 5.3٪) لنفس الفترة، وهذا بعد نمو بنسبة 4.6٪ في عام 2015، وهذا يمكن أن يجعل 2016 العام السابع على التوالي من النمو فوق المتوسط، مع العلم أن عدد الوافدين الدوليين نما بنسبة 4٪ أو أكثر كل عام منذ الأزمة المالية 2009.¹⁰

لقد انتقل عدد السياح الوافدين عبر العالم من 435 مليون سائح سنة 1990 إلى 1186 مليون سنة 2015 بمعدل نمو متوسط يبلغ 3,9٪، كما تطور العدد في إفريقيا من 14,8 مليون

إلى 53 مليون سائح بين نفس السنتين المذكورتين بمعدل نمو متوسط 4,4%، مع تراجع بين سنتي 2014 و2015 بنسبة 3,25%، بينما انخفض عدد السياح في شمال إفريقيا بحوالي 12% نتيجة لمختلف الأعمال الإرهابية، ويعود تراجع عدد السياح في إفريقيا إلى التحديات التي تواجهها القارة السمراء فيما يخص الأمن والصحة الناتجة عن انخفاض أسعار المحروقات، مع العلم أن إفريقيا لا تستقطب سوى 4,5% من السياح الوافدين عبر العالم، وقد يعزى ذلك إلى عدم توفر البيئة التمكينية وغياب الاستقرار السياسي والاقتصادي في بلدان القارة السمراء. أما عن صحاري إفريقيا فإنها تستهوي السائحين على حساب شمال إفريقيا بنسبة 66,3% من الوافدين عبر إفريقيا.¹¹ لقد بلغت الإيرادات السياحة الدولية قيمة إجمالية تصل إلى 1260 مليار دولار أمريكي سنة 2015، وقد بلغت الإيرادات السياحية الإفريقية 33,1 مليار دولار للعام 2015 المبلغ الذي لم تتعد فيه حصة شمال إفريقيا نسبة 25,9%.¹²

المحور الثاني: الجزائر: واقعها في الترتيب العالمي والإمكانات السياحية

إن الإحصائيات والأرقام المتعلقة بالسياحة أو بأي ظاهرة أخرى تعطي رؤية تلخيصية عن الاتجاه العام وتسمح باستخراج ملاحظات وانطباعات، لذلك سوف نعالج في هذا المحور معطيات إحصائية صادرة عن هيئات دولية كالمنظمة العالمية للسياحة أو المنتدى الاقتصادي العالمي، كون الجزائر تفتقد لمراصد للإحصائيات. كما سنحاول تقديم عناصر العرض السياحي الجزائري.

1. ترتيب تنافسية السياحة الجزائرية بين الدول

إن قطاع السياحة له من الأهمية ما يجعله قطاعا محوريا، فهو يرتبط بجميع القطاعات الأخرى بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ويتأثر إيجابيا أو سلبيا بتطور أو تراجع أي من القطاعات الأخرى كقطاع الصحة، المواصلات، الاتصالات، التعليم والتدريب والتأهيل وغيرها، إذ نجد متغيرات من مختلف القطاعات تستعمل لقياس تنافسية الدولة في السياحة والسفر.¹³

ويكشف تقرير تنافسية السياحة والسفر لسنة 2015 الذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، أن الجزائر في المرتبة 123 دولياً من مجموع 141 دولة، وفي المرتبة 12 عربياً - دون

فلسطين- من بين 14 دولة،¹⁴ وقد احتلت السياحة والسفر في الجزائر مراتب متأخرة وفق مختلف المؤشرات والمعايير المستعملة في التقرير.

يعتمد التقرير المذكور على أربعة مؤشرات رئيسية لترتيب تنافسية كل دولة، وكل مؤشر رئيسي يعتمد على مؤشرات فرعية، والمؤشرات الفرعية بدورها تستعمل عدد من المتغيرات، سنكتفي في الجدول الموالي بعرض مختصر لترتيب الجزائر عالميا وفق المؤشرات الرئيسية والفرعية:

الجدول رقم 1: ترتيب الجزائر دوليا (141 دولة) في تنافسية السفر والسياحة لسنة 2015

المؤشر الرئيسي	المؤشرات الفرعية	الرتبة حسب المؤشر الرئيسي	الرتبة حسب المؤشر الفرعي
البيئة التمكينية		99	
	بيئة الأعمال		121
	الأمن والسلامة		95
	الصحة والنظافة		84
	الموارد البشرية		109
	جاهزية تكنولوجيا المعلومات		105
سياسات السياحة والسفر والظروف المناسبة		135	
	تحديد أولويات السياحة والسفر		139

137		الانفتاح الدولي	
10		تنافسية الأسعار	
113		الاستدامة البيئية	
	133		البنية التحتية
113		البنية التحتية للتنقل الجوي	
121		البنية التحتية للتنقل الأرضي	
138		البنية التحتية للخدمات السياحية	
	90		الموارد الطبيعية والثقافية
127		الموارد الطبيعية	
50		الموارد الثقافية وأعمال السياحة	

المصدر: *The Travel&tourismcompetitiveness report 2015, World*

Economic Forum, p 72, sur: <http://reports.weforum.org/travel-and-tourism-competitiveness-report-2015/downloads/> . consulté le: 10 aout 2016 à

16 :00.

إن النتائج التي يعرضها هذا التقرير في غاية الأهمية لكل الدول المدرجة فيه وحتى للسياح أنفسهم، بحيث تستطيع الأطراف ذات العلاقة أن تبني قرارات معينة على أساسه، فتستطيع الحكومة معرفة مختلف نقاط القوة ونقاط الضعف من خلال المؤشرات المستعملة ومن ثم تعمل على وضع استراتيجية لتقوية النقاط الايجابية ومعالجة النقائص في مختلف القطاعات من أجل تسهيل التنمية السياحية.

وإذا أردنا التفصيل فإن التحليل يكون كالآتي:

- وفق المؤشر الرئيسي الأول "البيئة التمكينية" تحتل الجزائر المرتبة 99 عالميا، وهي مرتبة متأخرة، وهذا التأخر نجده أكثر في المؤشرات الفرعية المتعلقة ببيئة الأعمال، الموارد البشرية وجاهزية تكنولوجيا المعلومات.
- وفق المؤشر الرئيسي الثاني "سياسات السياحة والسفر والظروف المناسبة" تحتل الجزائر المرتبة السادسة قبل الأخيرة، حيث حسب المؤشر الفرعي أولويات السياحة والسفر تحتل الجزائر المرتبة الثالثة قبل الأخيرة والمرتبة الخامسة قبل الأخيرة بالنظر إلى الانفتاح الدولي، غير أن لديها ميزة تنفسية في العملة الرخيصة حيث يعتبر الدينار الجزائري عاشر أرخص عملة في العالم لسنة 2015.
- أما وفق المؤشر الرئيسي الثالث "البنية التحتية"، فترتبة الجزائر هي 133، وهذا يعكس تأخرها في البنية التحتية للنقل الجوي والأرضي عن أكثر من 130 دولة في العالم، إضافة إلى ترتيبها الرابع قبل الأخير بالنظر إلى البنية التحتية للخدمات السياحية.
- وآخر مؤشر رئيسي يتعلق بالموارد الطبيعية المسجلة في التراث العالمي والموارد الثقافية، حيث تنخر الجزائر بموارد طبيعية جعلتها تترتب في الرتبة 127 دوليا، وتتمتع بموارد ثقافية وأعمال سياحة تجعلها في المرتبة 50 دوليا.

2. الإمكانيات السياحية

وحسب نفس التقرير لسنة 2014 احتلت الجزائر في مجال السياحة والأسفار المرتبة 132 من أصل 140 دولة، وجاءت في المرتبة 14 عربيا، وهي مراتب جد متدنية نظر للإمكانيات التي تمتلكها الجزائر، والتي يمكن ذكر بعض منها فيما يلي:¹⁵

- الموقع الجغرافي الإستراتيجي الذي تتميز به الجزائر بوجودها على ضفة البحر الأبيض المتوسط، وكبوة لقارة إفريقيا؛
- شريط ساحلي بطول 1644 كلم باحتساب الالتواءات والاحتدادات، به من أجمل الشواطئ والخلجان والغابات؛
- صحراء مساحتها 2000000 كيلومتر مربع، من أجمل الصحاري في العالم؛
- ثروة أثرية وتاريخية هائلة من بقايا أكبر الحضارات التي عرفها التاريخ، موزعة عبر كامل التراب الوطني؛
- ثروة حموية كبيرة ذات قيمة علاجية كبيرة مع توفر حوالي 220 منبع حموي معروف؛
- قرب الجزائر من أهم البلدان المصدرة للسياح (أوروبا)؛
- توفر عدد معتبر من الهياكل القاعدية نذكرها في محور الثالث (طرق، موانئ، مطارات)؛
- وجود طلب حقيقي على المنتج السياحي الوطني الأول (الصحراء، الآثار)؛
- السواحل ومناطق التوسع السياحي لا تزال عذراء، مما يجعل الاستثمار المستقبلي فيها يتفادى الأخطاء المعمارية والبيئية المرتقبة فيها (في الضفة الأخرى للبحر الأبيض المتوسط استثمارات كبرى تم هدمها لاعتبارات بيئية وهندسية)؛
- تنامي إرادة الدولة لتدعيم التنمية السياحية المستدامة من خلال المخططات التوجيهية.

3. تحليل المعطيات المتعلقة بالسياحة في الجزائر

لقد رأينا من خلال تقرير تنافسية السياحة والسفر الذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي أن وضعية الجزائر غير تنافسية عبر كل المؤشرات الرئيسية، وكنتيجة لذلك فإن حظ الجزائر من السياحة منخفض، وتعبّر عنه الأرقام الآتية لعدد الوافدين والإيرادات السياحية المتوفرة في بنك بيانات المنظمة العالمية للسياحة، كما في الجدول الموالي:

الجدول رقم 02 : تطور عدد السائحين والإيرادات السياحية بالجزائر

الوحدة: مليار دولار/1000 سائح

البيان	2010	2013	2014	2015	15 / 14	حصة السوق (%)
عدد السائحين (1000 سائح)	2070	2733	2301	1710	- %25,7	%3,2
الإيرادات السياحية (مليار دولار)	220	250	258	-	-	- (غير متوفرة)

.disponible 11highlights, 2016 Edition, p : Source :UNWTO, Tourism

consulté <http://www.e-unwto.org/doi/pdf/10.18111/9789284418145> sur :

le 17/08/2016 à 16 :22.

شهد عدد السياح في الجزائر سنة 2015 تراجعاً يقدر بـ 25,7% مقارنة بسنة 2014، علماً أن حصة الجزائر لا تمثل من السوق السياحية الإفريقية سوى 3,2% من حيث عدد الوافدين، بينما تستقطب الجارتين المغرب وتونس 19% و 10% على التوالي من السياح الوافدين إلى إفريقيا، الأمر الذي قزم من الإيرادات السياحية الجزائرية، رغم الميزة التنافسية التي تتمتع بها الجزائر في مجال سعر العملة (المرتبة 10 دولياً) مقارنة بالجارتين تونس والمغرب، لو لا أن الأمر يتوقف على متغيرات عديدة في شتى القطاعات.

المحور الثالث: مخاطر الاعتماد على النفط ورهانات إحلاله جزئياً بقطاع السياحة في الجزائر

يعتبر القطاع السياحي من القطاعات المنتجة البديلة عن قطاع المحروقات في الجزائر والذي يمكن أن يساهم في استقرار الاقتصاد الوطني، حيث أن الاستثمار في هذا القطاع يوفر نسب عالية من التشغيل، وكذا من حيث توفير العملة الصعبة، فالجزائر ومنذ سنة 2000م تحول اهتمامها من القطاع الصناعي إلى هذا القطاع الذي يعتبر استراتيجياً بامتياز، من خلال قانون الاستثمار لسنة 2001م الذي فتح المجال للاستثمارات المحلية والأجنبية بتبني خيار الخصخصة في هذا القطاع.

1. مخاطر الاعتماد الشبه الكلي على النفط في الجزائر

يؤدي الاعتماد على إيرادات الصادرات النفطية بالضرورة التذبذب في المداخيل من العملة الصعبة والتي تستعمل في اقتناء المستلزمات الاستهلاكية للمجتمع من العالم الخارجي، إضافة إلى اللوازم من الوسائل وعوامل الإنتاج، وهذا التذبذب قد يرجع في أحد عوامله إلى عامل الأسعار، أين يتولد خطر كبير بشكل سلب على الاقتصاديات المعتمدة على الإيرادات النفطية. وأهم محددات سعر النفط هي الطلب العالمي، سياسات الإنتاج، أسعار بدائل النفط.

وباعتبار الجزائر هي الأخرى من الدول النامية التي تعاني من الأحادية في التصدير حيث يسيطر النفط على 95 بالمائة من إجمالي صادراتها ويعتبر أهم مصدر لمداخيلها، مما يجعل اقتصادها رهيناً للأسواق الخارجية وتقلبات أسعار هذه المادة الحيوية.

تتضارب الأرقام حول احتياطي الجزائر من النفط والغاز بسبب طبيعة القياس في مجال الاستكشافات، غير أن الشركة الجزائرية المسؤولة عن التنقيب، الإنتاج، النقل عبر الأنابيب، تحويل و تسويق المحروقات ومشتقاتها "سوناطراك" تفيد بأن احتياطي الجزائر من النفط لعام 2000 بلغ 12 مليار برميل، ومن الغاز مستوى 4500 مليار متر مكعب. وفي حالة بقاء الاستكشافات على ما هي عليه، فإن العمر الافتراضي لهذه الموارد الناضبة بالنسبة للجزائر يصل إلى ما بين 40 إلى 50 سنة، وحسب الخبير الاقتصادي "بشير مصيطفى" هي مدة كافية لضبط قطاع الطاقة وإحلاله بالثروات المتجددة، مشيرا إلى أنه في ظل اتجاه الدول الصناعية الكبرى نحو الطاقة البديلة ستدفع بالجزائر إلى أزمة أخرى في مجال أسعار المحروقات قبل تلك الآجال. فالولايات المتحدة الأمريكية وضعت خطة بحجم 112 مليار دولار للاستثمار في الطاقة المتجددة، أما الصين فوضعت لذلك مبلغ 20 مليار دولار و سخر الاتحاد الأوروبي استثمارات ضخمة تناهز 560 مليار دولار "مشروع القرن ديزرتك"، ومن المتوقع أن تؤدي هذه البرامج إلى إحلال الطاقة الأحفورية بالطاقات المتجددة في الأسواق الصناعية الكبرى بنسب تصل إلى 25 بالمائة في غضون 40 سنة.¹⁶ ومما يخطط معطيات الساحة النفطية اتجاهات جديدة أبرزها سياسة إبدال الطاقة الأحفورية بالطاقة الصديقة للبيئة من أجل الحفاظ على التوازن البيئي ضد الانبعاث الحراري من ثاني أكسيد الكربون الذي يصل إلى 80 بالمائة في ألمانيا و 25 بالمائة في أمريكا، وبالتالي تخفيض الطلب العالمي على المحروقات.¹⁷

وحسب منشور على الموقع الرسمي للبنك الدولي، فإن الجزائر تُصدّر 540 ألف برميل يوميا من إنتاج كلي يومي يقدر بنحو 1.1 مليون برميل. لكن إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي تراجع تدريجيا في السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك أساسا إلى التأخيرات المتكررة للمشروعات، وصعوبة جذب الاستثمارات، ونقص البنى التحتية، ومشكلات فنية. ويعتمد اقتصاد الجزائر اعتمادا كبيرا على المحروقات، حيث تبلغ نسبتها 95% من صادراته و 75% من إيراداته العمومية. ولقد أدى الانخفاض في أسعار النفط إلى إضعاف ماليات الاقتصاد الجزائري وميزانه التجاري واحتياطاته من النقد الأجنبي. فقد ارتفع عجز الموازنة من 1.4% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2013 إلى 15.7% من هذا الإجمالي في 2016. وانخفضت الاحتياطيات

الإجمالية من العملة الصعبة من 194 مليار دولار في 2013 إلى ما يُقدَّر بنحو 108 مليار دولار في 2016، ومن المتوقع أن تنزل أكثر إلى 60 مليار دولار في 2018. وأدَّى تدهور معدلات التبادل التجاري للجزائر إلى انخفاض قيمة الدينار بنسبة 20 % منذ منتصف 2014 وارتفاع معدل التضخم إلى 4.8% في 2015¹⁸.

تنذر الأرقام الأخيرة بصعوبة التحول إلى اقتصاد غير ريعي في ظل تنبؤات غير سارة حول الطلب العالمي عن الطاقة الأحفورية، ومؤشرات اقتصاد جزائري ذات علاقة إيجابية بازدهار أسعار المحروقات، ومن هنا تبرز إشكالية تنمية قطاع السياحة المتزامن مع شح الموارد المالية.

2. إحلال جزء من الإيرادات النفطية بإيرادات قطاع السياحة في الجزائر - الواقع والرهانات

إن التحديات والأوراق الراجعة التي لازالت بيد الحكومة الجزائرية متعددة، لكن القيام ببعضها قبل الآخر أو التركيز على بعضها دون الآخر يخضع لفقه الأولويات، ويبقى التأثير متبادل بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى التي يزدهر معها ويركز بركودها، وسوف نورد تلك التحديات والرهانات بالترتيب حسب المؤشرات التي يعتمدها تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي في ترتيب تنافسية الدول في السفر والسياحة:

1.2. البيئة التمكينية: احتلت الجزائر المرتبة 99 بموجب هذا المؤشر، وتشير بيانات سنة 2009 أن الجزائر لم تلتق وعودا بالاستثمار الأجنبي بأكثر من 2.8 مليار دولار وهو رقم لا يتعد نسبة 3.4 بالمائة من حجم الاستثمارات الأجنبية في الوطن العربي، ومن أهم عيوب مناخ الاستثمار بالجزائر نجد:¹⁹

- الاعتماد على التدابير قصيرة المدى بدل القوانين المستقرة؛
- ثقل الجانب الإداري والبطء في إجراءات معالجة الاستثمار؛
- غموض القوانين المنظمة للعقار الصناعي والفلاحي على حد سواء؛

- ثقل وتعقد نظام الضريبة الذي مازال يسبب خسائر للخزينة العمومية وتهريب العملة، إضافة إلى غموض نظام التحفيزات الجبائية الذي لم يستطع مواكبة أهداف التنمية؛
- سوء خدمات الاتصال والصيانة؛
- التمييز غير المبرر بين طرفي العملية الاستثمارية فيما يخص حصة الطرف الأجنبي في الاستثمار؛
- استفحال ظاهرة الفساد في تسليم الصفقات وغياب آليات أكثر نجاعة لمحاصرة الظاهرة من حيث التنفيذ.

فرهانات الدولة الجزائرية في مجال مناخ البيئة التمكينية أن تعمل على تعزيز مكانتها بين الدول من خلال الاهتمام بمناخ الاستثمار، الأمن والسلامة، الصحة والنظافة وتكنولوجيا المعلومات. ويستدعي ذلك ترقية الشروط الأساسية والمكملة لجذب الاستثمارات (للزيد أنظر المرجع²⁰) في السياحة وفي القطاعات ذات العلاقة (النقل بأنواعه، تكنولوجيا المعلومات، الصحة، التكوين والتدريب)، ومن ثم جذب السياح وتحقيق تنافسية عالمية.

2.2. **سياسات السياحة والسفر والظروف المناسبة:** احتلت الجزائر وفق هذا المؤشر المرتبة 135 دوليا، رغم أنها وضعت سياسة سياحية من أجل النهوض بالقطاع السياحي الجزائري، من خلال المخطط التوجيهي للهيئة السياحية (SADT).

يشكل المخطط التوجيهي للهيئة السياحية - الذي أطلق سنة 2008 - الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، الذي سطر أهداف على المدى القصير (2009)، المتوسط (2015) والبعيد (2025)،²¹ وذلك من خلال وضع الشروط الرئيسية للهيئة السياحية باعتبارها العامل الأساسي لدعم النمو الاقتصادي، وبالتالي فهذا المخطط يسعى لإعادة التنظيم السياحي والتحول والارتقاء بها قصد جعلها مصدرا مهم في خلق الثروة بديلا عن المحروقات.

هذا المخطط هو جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية، والذي تقرر إعداده وتحديد معالمه بالقانون 02/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، والمتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة²²، وتصبو الدولة من خلال هذا المخطط إلى العديد من الأهداف. (للاطلاع على أهدافه أنظر المرجع²³).

لكن إذا أردنا تقييم نجاعة هذا المخطط بصفة عامة من خلال ترتيب الجزائر في تقرير تنافسية السياحة والسفر الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، مع الإشارة إلى أن مؤشرات الترتيب تغيرت، حيث قبل 2015 وبعد 2009 كانت ثلاثة مؤشرات رئيسية، لذا من الصعب إجراء مقارنة سليمة للسنوات السابقة مع سنة 2015، لكن يمكن ملاحظة الاتجاه العام للترتيب كما يوضح الجدول رقم 2:

الجدول رقم 3: ترتيب الجزائر في السنوات التي تمثل أهداف قصيرة ومتوسطة للمخطط
التوجيهي للتهيئة السياحية

السنة	الترتيب الدولي	عدد الدول المدرجة في الترتيب
2010	86	139
2011	87	142
2012	110	144
2013	100	148
2014	79	144

المصدر : *The Travel & tourism competitiveness reports of 2008 To*

2015, World Economic Forum, disponible sur at:

<https://www.weforum.org/>, consulté le : 15 aout 2016.

على العموم فإن المؤشر العام للتنافسية أعطى للجزائر مراتب مرضية نوعا ما سنة 2010 و2011 ليشير إلى أسوء قيمة له سنة 2012 (المرتبة 110)، ثم يبدأ في التحسن في السنتين الموالتين ليضعها في المرتبة 79 دوليا سنة 2014، لكنه هوى سنة 2015 (المرتبة 123)، والسبب الملحوظ هو تبعات قانون المالية لهذه السنة الذي جاء كردة فعل من الحكومة على انخفاض أسعار النفط، لأن هناك علاقة ارتباط ايجابية بين سعر البترول والإنفاق العام في الدول النامية.

وحسب الخبير الاقتصادي "بشير مصيطفى" لا ينتظر الاقتصاد الجزائري على حالة اليوم نسبة نمو معتبر دون إنفاق عمومي كبير، والدليل على ذلك ربط معدلات النمو في السنوات العشرة الأخيرة بمستوى الإنفاق العام، وغالبا ما يصدر صندوق النقد الدولي بياناته عن النمو في الجزائر مباشرة بعد إعلان السلطات العمومية عن حجم الإستثمارات العمومية.²⁴

ومن هنا نستطيع القول أن أهم هدف للمخطط التوجيهي وهو تنمية اقتصاد بديل محل المحروقات لم يتحقق في المدى القصير ولا المتوسط.

3.2. **البنية التحتية:** على إثر ارتفاع أسعار النفط، حيث انتقلت من 16 مليار للبرميل سنة 1999، إلى 147 مليار دولار سنة 2008 وواصل مستويات جيدة إلى غاية 2014، استفادت الجزائر من الإيرادات النفطية وأطلقت عدّة مشاريع للبنى التحتية، منها الخطة الخماسية المتضمنة الاستثمارات العمومية للفترة 2010-2014 وحجمها 286 مليار دولار، حقق البلد خلال فترة البجوحة المالية تقدما كبيرا في عدد من المنشآت القاعدية، حيث في سنة 2015 بلغت حصيلة الجزائر منها ما يلي:²⁵

— 123.000 كلم من الطرق؛

— 1216 كلم من الطريق السيار شرق غرب؛

- 10.102 منشأة فنية، منها 3478 منشأة على مستوى الطريق السيار شرق غرب، وتعد البعض منها تحفا فنية حقيقية، على غرار جسر صالح باي بقسنطينة والمنشأة على مستوى واد ديب بميلة وواد الرخام بالبويرة؛
- 14 نفقا يبلغ طولها الإجمالي 25 كلم؛
- 47 ميناء تتوزع على النحو الآتي: 11 ميناء مشترك وميناءان بتروليان و33 ميناء وملجأ للصيد البحري وميناء للتنزه؛
- 26 منارة للهبوط و5 أضواء لتحديد معالم مدرج الهبوط و173 ضوء خاصة بالموانئ و11 ضوء خاصة بمكاسر الأمواج و26 عوامة لاحتياجات الإشارة البحرية ومتحف على مستوى منارة كاب كاكسين بالحمامات-الجزائر؛
- 36 مطارا مفتوحا للملاحة الجوية.

رغم كل هذه الانجازات لازالت الجزائر تثبوا المراكز المتأخرة بين الدول من حيث البنية التحتية الأرضية والجوية، حيث كانت في المرتبة 87 عالميا العام 2010 لتتراجع تدريجيا إلى المرتبة 133 عالميا العام 2015، وهذا يؤثر على وفود السائحين الذين يقارنون تنافسية السياحة والسفر بين البلدان المرشحة للزيارة، وبالتالي فيجب أن تراهن الجزائر على تأهيل البنية التحتية بأنواعها، وتعيد النظر في مجرد البناء.

4.2. **الموارد الطبيعية والثقافية:** تتربع على مساحة 2381741 كلم²، وعدد سكانها سنة 2015 يفوق 39 مليون نسمة، تتمتع الجزائر بمناطق سياحية تبعا لتنوع المعطيات الجغرافية:²⁶

- منطقة السواحل والسهول الشمالية وهضاب الأطلس الشمالي: وتتميز بطول الشريط الساحلي بأكثر من 1200 كلم (1644 كلم باحتساب الالتواءات والاحتدادات)، وبعدد كبير من المواقع الأثرية، والتي تعود إلى عهد الرومان والعرب المسلمين، وآثار تعود إلى عصور ما قبل التاريخ.

- منطقة السلسلة الأطلسية: والتي توجد بها أكبر قمة جبلية في الشمال "لالة خديجة" بـ 2308 متراً، كما نجد جبال الأوراس، الونشريس، وسلسلة جبال موازية للساحل، تتميز بإمكانات كبيرة لتنمية أنواع السياحة الجبلية، كالنشاطات الرياضية الشتوية (التزلج، التسلق، الصيد...).
- منطقة الهضاب العليا: والتي تتميز بمناخها القاري، وبمواقعها الأثرية، وبالصناعة الحرفية والتقليدية المتنوعة.
- منطقة الأطلس الصحراوي: وهي المناطق الواقعة بين الهضاب العليا والصحراء الكبرى، والتي يمكن فيها تنمية السياحة المناخية، المعدنية، الصيد... الخ.
- منطقة واحات الصحراء: والتي تتميز باعتدال درجات الحرارة، فهي أقل درجة من الصحراء الكبرى، وبها تتركز الواحات بنخيلها وبحيراتها، وفيها عدة صناعات تقليدية.
- منطقة الصحراء الكبرى: وهي المنطقة المعروفة بالجنوب الكبير (الهقار والطاسيلي)، وتتميز بالمساحات الشاسعة، والجبال الشاخنة، وبالحرارة المعتدلة طوال فصول السنة، والتي تشكل مصدراً هاماً للسياحة الشتوية، وهو ما يساعد استمرارية النشاط السياحي خلال كل فصول السنة (القضاء على الموسمية).

إن إمكانيات الجزائر في هذا الميدان تؤهلها لتطوير عرض سياحي ثري ومتنوع ومطلوب جداً، وتملك الجزائر مجموعة من المواقع الأثرية المسجلة ضمن التراث العالمي لليونسكو، حيث نجد قصبة الجزائر، المدينة الأثرية بتيبازة، موقع تيمقاد الأثري (باتنة)، مدينة جميلة (سطيف)، وادي ميزاب (غرداية) وموقع الطاسيلي ناجر باليزي.²⁷

إن الاتجاهات الحديثة للسياحة حسب الدراسات الاستشرافية المنجزة من طرف المنظمة العالمية للسياحة تؤكد على أن السياحة الثقافية ستشغل في العشرينات القادمة مكانة مهمة في العرض السياحي العالمي، وقد تبوأَت الجزائر المرتبة 50 دولياً العام 2015 حسب مؤشر الموارد

الثقافية في تقرير تنافسية السياحة والسفر. فهي تعتبر من الرهانات التي يعول عليها من أجل الفوز بحصة معتبرة من الطلب السياحي.

الخاتمة

في ظل التوجهات الجديدة التي تتبناها الدولة الجزائرية والتي تهدف إلى إعطاء أهمية كبيرة لقطاع السياحة من أجل إحداث تنويع اقتصادي، خاصة بعد التراجع الرهيب لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية، أصبح النهوض بهذا القطاع تحديا مضاعفا نظرا لما يحتاج إليه من منشآت قاعدية إضافية وترميم وتأهيل أخرى، الأمر الذي يعجز عليه القطاع الخاص المحلي دون إنفاق حكومي ويعزف عنه الاستثمار الأجنبي بسبب مناخ الأعمال غير الملائم في الجزائر، لكن الأهم من ذلك هو توفر إمكانيات الطبيعة وثقافية تنافسية، تنتظر موارد بشرية مؤهلة لتحريك التنمية في القطاعات التي تنهض بالسياحة وجعلها في المستقبل مصدرا بديلا للثروة.

نتائج واقتراحات الدراسة

من خلال الدراسة المنجزة حول القطاع السياحي في الجزائر وما له من مميزات وما يعترضه من عقبات نخلص إلى استنتاج ما يلي:

- يشهد نمو السياحة الدولية تطورا أكبر من نمو التجارة العالمية للسلع، حيث أن حصة السياحة في الصادرات العالمية وصلت إلى 7٪ العام 2015 حسب المنظمة العالمية للسياحة؛

- تمتلك الجزائر كل المقومات السياحية بما فيها المقومات الطبيعية (شواطئ، تلال، هضاب، صحاري...)، تاريخية، أثرية وجغرافية ما يؤهلها أن تصدر المراتب الأولى في منطقة شمال إفريقيا.

- القطاع السياحي في الجزائر لا يزال ضعيف ودون المستوى المطلوب، ولم يرق بعد إلى الأهداف المرجوة منه بالرغم من رغم الجهود المبذولة على الأقل من بداية البحوث المالية إلى غاية اليوم.

- الاستراتيجية الجديدة للسياحة في آفاق 2025، من خلال تطبيق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، لم تحقق نتائج إيجابية على مستوى الأهداف القصيرة والمتوسطة، بالنظر إلى المراتب التي تبوأها الجزائر في تاريخ استحقاقات تلك الأهداف.
- النفط ثروة ناضبة والاستشرافات تنذر بانخفاض الطلب عليه، ومؤشرات الاقتصاد الجزائري تتبع أسعار النفط سلبا وإيجابا مما يعقد مهمة الإقلاع بالسياحة والقطاعات الرافدة لها.
- ترتيب الجزائر على تقرير تنافسية السفر والسياحة له ارتباط إيجابي ملحوظ بأسعار المحروقات.

الاقتراحات

- بناء على ما تم التوصل إليه من خلال هذه الدراسة، يمكن التذليل إلى مجموعة من الاقتراحات التي تطمح إلى توجيه هذا القطاع وترقيته:
- أولوية تكوين الموارد البشرية التي تسير الإمكانيات السياحة الموجودة وتقود المشاريع القطاعية بنجاحة؛
 - تأسيس هيئة توفر إحصائيات عن السياحة -على غرار المجالات الأخرى- نتيح للمهنيين والأكاديميين الاعتماد عليها في التشخيص والتحليل واقتراح الحلول المناسبة للمشاكل العالقة؛
 - على الوزارة المكلفة بالسياحة إطلاق دراسات ميدانية واستطلاعات للرأي في الأوساط المناسبة تهدف إلى معاينة العراقل السياحية والواقع الذي يعاني منه السائح في الجزائر، حتى تكون التدابير والحلول منطلقة من المشكلات الميدانية؛
 - الاستمرار في التطبيق الفعلي والحقيقي لبرامج المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، ومتابعته وتحسينه وتقييمه باعتباره السياسة الجديدة للسياحة الجزائرية على المدى الطويل؛

- تهيئة مناخ الاستثمار من أجل تحفيز المستثمرين المحليين والأجانب في القطاعات ذات الأولوية والتي من شأنها تنمية السياحة بعيدا عن عائدات المحروقات؛
 - منح امتيازات جبائية للمستثمرين في مجال السياحة؛
 - وضع استراتيجية تسويقية للقطاع السياحي واستغلال الميزة التنافسية لإمكانيات الجزائر السياحية لكسب ولاء الزبائن الوطنيين والأجانب؛
 - الرجوع إلى تجارب البلدان السياحية من أجل الاستفادة منها خاصة الدول المجاورة التي تملك نفس المؤهلات كتونس والمغرب ومصر والتي أثبتت نجاعتها حيث أصبحت قبلة للسياح من كل مكان؛
 - إرساء ثقافة السياحة لدى المجتمع الجزائري لتشجيع السياحة الداخلية (تثيت السياح الجزائريين داخل بلدهم) من جهة - إذ تعتمد الكثير من الدول على السياحة الداخلية كأمریکا وأستراليا-، ومن أجل إيجاد توافق بين السياح المحليين والأجانب من جهة أخرى.
 - تأهيل البنية التحتية وتحديثها خصوصا الطرق البرية، المطارات السكك الحديدية وغيرها.
- في الأخير، قطاع السياحة هو قطاع مؤثر ومتأثر، وتبينه نتعدها إلى مسؤوليات قطاعات أخرى، والواقع أن الجزائر في فوهة الأزمة البترولية، والتحدي يكمن في تأهيل مختلف القطاعات في خضم السنوات العجاف، لكن حسب رأينا حتى تنجح الجزائر في جعل القطاع السياحي مصدرا بديلا للثروة عن المحروقات، وحتى لا تبقى الخطط نصوصا لا طائل منها، يجب أن تقوم الحكومة بإشراك الأطراف ذات العلاقة (ذات المصالح) في رسم الأهداف وتعريف الفرص والتهديدات وإشعارهم بالمسؤولية، إضافة إلى وضع آليات تنفيذ فعالة وناجعة للمشاريع المستهدفة تتجاوز الفساد، والاستمرار في تقييم التقدم في إنجاز الأهداف، كل ذلك لا بد أن يجد له بيئة مفعمة بتفعيل مبادئ الحكم الراشد (المساءلة، الشفافية وتساوي الفرص) في تسيير كل القطاعات خاصة ذات العلاقة بالسياحة، في رحابها يعي كل طرف الهدف الأسمى من التدابير

المتخذة، لكي يحقق كل متعامل مصلحته بما يتوافق مع تنمية القطاع السياحي في جزئياته المذكورة في الجزائر.

الهوامش:

- ¹ بشير مصيطفى، نهاية الربيع: الأزمة والحل، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص: 07.
- ² أحمد الجلاّد، التخطيط السياحي والبيئي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، عالم الكتاب، القاهرة، 1988، ص: 108.
- ³ Ahmed TISSA, *économie et aménagement du territoire*, OPU, Alger, 1993, p: 21.
- ⁴ هاني نوال، تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد 13، 2013، ص 73.
- ⁵ هاني نوال، المرجع نفسه، ص 73.
- ⁶ ماهر عبد الخالق السبيسي، مبادئ السياحة، مجموعة النيل العربية، 2001، ص 21.
- ⁷ زايد مراد، السياحة كصناعة في الاقتصاد الوطني، حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 09 - 10 مارس 2010، ص: 09.
- ⁸ من اقتراح الباحثين.
- ⁹ (الموقع الرسمي للمنظمة العالمية للسياحة) <http://media.unwto.org/fr/press-release/2016-05-03/hausse-de-4-des-> consulté le 14/08/2016. exportations-du-tourisme-international-en-2015
- ¹⁰ (الموقع الرسمي للمنظمة العالمية للسياحة) <http://media.unwto.org/fr/press-release/2016-07-19/> consulté le 16/08/2016.
- ¹¹ UNWTO, *Tourism highlights*, 2016 Edition, p : 4. disponible sur : <http://www.e->
- ¹² UNWTO, *Tourism highlights*, 2016 Edition, op.cit, p : 5.
- ¹³ المنظمة العربية للسياحة، تحليل تنافسية السياحة والسفر في الدول العربية 2015، إدارة الدراسات والبحوث-جامعة الدول العربية، جدة، ص: 20.
- ¹⁴ المنظمة العربية للسياحة، مرجع سبق ذكره، ص: 3.

- ¹⁵ يحيى عبد النور، السياحة في الجزائر ماض وحاضر، الملتقى الوطني حول السياحة والتسويق في الجزائر: إمكانيات وتحديات تنافسية، جامعة 08 ماي 1945، قالة، 27-28 أكتوبر 2009، ص: 04.
- ¹⁶ بشير مصيطفى، حريق الجسد: مقالات في الاقتصاد الجزائري، جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 87.
- ¹⁷ بشير مصيطفى، المرجع نفسه، ص 88.
- ¹⁸ (الموقع الرسمي للبنك الدولي) - <http://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/publication/economic-brief-july-> à 12h52min.2016 consulté le 13/08/2016
- ¹⁹ بشير مصيطفى، مرجع سبق ذكره، ص ص 48-49.
- ²⁰ للاطلاع أكثر أنظر: ناجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة روسيكادا، العدد 2، جامعة سكيكدة، 2005، ص ص 5-6.
- ²¹ أبركان فؤاد، السياسة السياحية والتنمية في الجزائر- حالة ولاية بومرداس -، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام بجامعة الجزائر، 2010/2009، ص 120.
- ²² www.mta.gov.dz, date de consultation le: 02/01/2016.
- ²³ عوينان عبد القادر، الاستراتيجية الجديدة للسياحة الجزائرية في ظل المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة آفاق 2025، الملتقى العلمي الدولي حول: السياحة رهان التنمية المستدامة - دراسة تجارب بعض الدول، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، يومي 24/25 أبريل 2012، ص: 06.
- ²⁴ بشير مصيطفى، حريق الجسد : مقالات في الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 59.
- ²⁵ الجمهورية الجزائرية - وزارة الشغل العمومية، السياسة الحكومية في مجال الأشغال العمومية، سبتمبر 2015، ص ص 3-4، متوفر على الرابط: <http://www.cg.gov.dz/ar/>، تاريخ الاطلاع في 17/08/2016، على الساعة 22:40.
- ²⁶ خالد كواش، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص ص 222-223.
- ²⁷ <http://ont.dz/decouvrir-lalgerie/sites-classes/> consulté le 19/08/2016 à 00:40 mn.